غلاء المعيشة في بغداد.. حديث مع المواطنين وأرباب الأسر

"لقاءات حوارية تقرأ أثر ارتفاع الأسعار في تفاصيل الحياة اليومية للمواطن العراقي"

إعداد
مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

لم يعد الحديث عن ارتفاع الأسعار في بغداد مقتصراً على ما يدور في الأسواق أو ما تتناقله وسائل الإعلام بشأن سعر صرف الدولار، فقد أصبح موضوعاً حاضراً في أحاديث الناس اليومية، في أماكن العمل واللقاءات العائلية وبين الأصدقاء والجيران، حيث يتبادل المواطنون تجاربهم في مواجهة تكاليف المعيشة، ويتحدث أرباب الأسر عن التغيرات التي طرأت على ميزانياتهم، وعن الاحتياجات التي اضطروا إلى تقليصها، والالتزامات التي باتوا يجدون صعوبة في الوفاء بها، وما يلفت الانتباه في هذه الأحاديث أن الغلاء لم يعد يُناقش بوصفه مسألة تتعلق بارتفاع أسعار بعض السلع فحسب، بل بوصفه عاملاً أخذ يتدخل في تفاصيل الحياة، ويعيد ترتيب أولويات الأسرة وقراراتها اليومية.

ومن هذا المنطلق، توجهنا إلى إجراء سلسلة من اللقاءات والجلسات الحوارية مع عدد من المواطنين وأرباب الأسر، سعياً إلى الاقتراب من المشكلة كما يعيشها الناس، لا كما تظهر في المؤشرات الاقتصادية وحدها، وقد انطلقت النقاشات من أسئلة تبدو بسيطة في ظاهرها، لكنها تفتح أبواباً واسعة لفهم التحولات التي طرأت على الحياة المعيشية، بدءاً من الراتب ومائدة الأسرة، مروراً بالسكن والتعليم والصحة والعلاقات الاجتماعية، وصولاً إلى القلق من المستقبل، وفي كل محور حاولنا أن نضع التجربة اليومية للمواطن في سياقها الاجتماعي والاقتصادي الأوسع.

الجلسة الأولى: الراتب ونهاية الشهر.. هل ما زال الدخل يكفي الأسرة؟

كان السؤال الأول الذي افتتحنا به النقاش: **هل أصبح الدخل الشهري عاجزاً عن تغطية الاحتياجات الأساسية للأسرة؟**

أشار المشاركون إلى أن المشكلة لم تعد مرتبطة بموعد تسلم الراتب بقدر ارتباطها بسرعة نفاده، إذ تذهب أجزاء كبيرة منه منذ الأيام الأولى إلى الإيجار والفواتير والالتزامات الثابتة، ثم تأتي نفقات الغذاء والنقل واحتياجات الأبناء لتستنزف ما تبقى، وتكررت الإشارة إلى أن كثيراً من الأسر باتت تصل إلى نهاية الشهر وهي تحاول تدبير احتياجاتها بما بقي من مبالغ محدودة، أو تنتظر الراتب التالي لتسوية التزامات لم تستطع الوفاء بها في موعدها.

كما برزت في الأحاديث ملاحظة مهمة، وهي أن الراتب الذي كان يكفي الأسرة في السابق لم يعد يوفر لها المستوى نفسه من الاحتياجات، حتى عندما لم يتغير مقدار الدخل، فالمشكلة، كما وصفها المشاركون، أن المبلغ نفسه لم يعد يشتري الكميات نفسها، ولا يغطي المتطلبات التي كان يغطيها من قبل.

يبدو هذا السؤال، للوهلة الأولى، سؤالاً عن حجم الراتب، لكنه في الحقيقة سؤال عن المسافة التي تفصل بين الدخل وتكاليف الحياة، فالموظف الذي يتقاضى دخلاً ثابتاً يعرف أن راتبه موزع سلفاً على التزامات لا يستطيع تجاوزها، من إيجار السكن وفواتير الخدمات إلى الغذاء والنقل ومستلزمات الأبناء، لكن ما يحدث عندما ترتفع هذه النفقات من دون أن يواكبها تحسن في الدخل هو أن الراتب يفقد جزءاً من قدرته على تلبية الاحتياجات التي كان يغطيها في السابق.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

وفي مثل هذه النقاشات، كان السؤال المهم هو مقدار ما يتقاضاه رب الأسرة، ثم انتقل إلى السؤال الأهم: **ما الذي يستطيع هذا المبلغ أن يوفره له فعلياً؟** فقد تتساوى الرواتب الاسمية بين كثير من الموظفين، بينما تختلف قدرتهم على مواجهة تكاليف الحياة تبعاً لحجم الأسرة، ووجود إيجار شهري، ومكان السكن، والالتزامات التعليمية والصحية، ولذلك فإن الحديث عن كفاية الدخل ينبغي أن يتجاوز المقارنة بين الأرقام، ليصل إلى قياس القدرة الشرائية الحقيقية ومدى قدرة الأسرة على تلبية احتياجاتها من دون اللجوء المستمر إلى الاستدانة أو تقليص الضروريات.

الجلسة الثانية: مائدة الأسرة تحت ضغط الأسعار.. هل تغير ما نشتريه وما نأكله؟

انتقل النقاش إلى سؤال أكثر التصاقاً بالحياة اليومية: **هل اضطر المواطن إلى تقليل شراء بعض المواد الغذائية أو استبدالها بأخرى أقل كلفة؟**

أظهرت المداخلات أن التغيير في الإنفاق الغذائي أصبح من أبرز وسائل التكيف مع ارتفاع الأسعار، فقد أشار المشاركون إلى تقليل كميات بعض المواد، أو استبدال أنواع اعتادت الأسرة شراءها بأخرى أقل سعراً، فضلاً عن تأجيل شراء بعض المنتجات التي لم تعد تُعد من الأولويات، وبرزت أيضاً الإشارة إلى أن رب الأسرة أصبح أكثر انتباهاً للأسعار عند التسوق، وأن قرار الشراء لم يعد يقوم دائماً على تفضيل نوع معين من الغذاء، بل على مقدار ما تسمح به الميزانية المتاحة.

ولم تقتصر الأحاديث على تقليل الكميات، بل امتدت إلى تنوع المائدة نفسها، إذ أصبح من الصعب على بعض الأسر المحافظة على التنوع الغذائي الذي اعتادت عليه، ولا سيما عندما تتزامن نفقات الغذاء مع متطلبات أخرى لا يمكن الاستغناء عنها، مثل الإيجار والتعليم والعلاج.

يكتسب هذا السؤال أهميته من أن الغذاء يمثل حاجة لا يمكن للأسرة الاستغناء عنها، لكنه في الوقت نفسه مجال تستطيع الأسرة أن تُجري فيه تغييرات تدريجية عندما تضيق إمكاناتها، فقد لا تتوقف عن شراء مادة معينة بصورة كاملة، لكنها تقلل الكمية، أو تستبدل صنفاً بآخر أقل سعراً، أو تؤجل شراء بعض المواد التي كانت تعد جزءاً معتاداً من مائدتها، وهكذا يصبح التغيير في نمط الاستهلاك الغذائي أحد المؤشرات المبكرة على الضغوط التي تواجهها الأسرة.

وما يستحق التوقف عنده هنا أن تقليل الإنفاق الغذائي لا يعني دائماً تقليل الكميات فقط، فقد يكون التغيير في نوعية الطعام وتنوعه وقيمته الغذائية، وهذا جانب لا ينبغي التقليل من شأنه، لأن الغذاء المتوازن يرتبط بصحة الأطفال وكبار السن وبالقدرة على التعلم والعمل، ومن ثم فإن أثر الغلاء قد يتجاوز ميزانية السوق ليصل إلى الصحة العامة، ويصبح السؤال عن مائدة الأسرة سؤالاً عن قدرتها على المحافظة على مستوى غذائي مناسب، لا عن قدرتها على شراء الطعام فحسب.

الجلسة الثالثة: السكن والخدمات.. كم يتبقى للأسرة بعد دفع الالتزامات؟

في هذا المحور طرحنا سؤالاً آخر: **هل أصبحت تكاليف الإيجار والكهرباء والماء والوقود والنقل تشكل عبئاً يفوق القدرة المالية للأسرة؟**

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

أشار المشاركون إلى أن الالتزامات المرتبطة بالسكن والخدمات تستحوذ على جزء كبير من الدخل، وأن الأسرة لا تستطيع التعامل معها بالطريقة التي تتعامل بها مع بعض المشتريات الأخرى، فالإيجار لا يمكن تأجيله، وكلفة الكهرباء والمولدة الأهلية والإنترنت والوقود والنقل أصبحت نفقات شهرية متكررة لا بد من توفيرها، وتكررت الإشارة إلى أن ما يتبقى بعد دفع هذه الالتزامات لا يكون كافياً دائماً لتغطية بقية الاحتياجات.

كما برزت في النقاشات صعوبة أخرى تتصل بواقع السكن في بغداد، إذ إن الانتقال إلى منطقة أقل كلفة قد لا يكون حلاً سهلاً، خصوصاً إذا كانت بعيدة عن مكان العمل أو مدارس الأبناء، لأن ما توفره الأسرة من الإيجار قد تنفق جزءاً منه على النقل، فضلاً عن الوقت والجهد اللذين تستهلكهما المسافات والازدحامات.

تكمن خصوصية هذه النفقات في أنها لا تمنح الأسرة مساحة واسعة للتأجيل أو الاستغناء، فالإيجار يستحق في موعده، والخدمات والوقود والنقل، فضلاً عن المولدة الأهلية والإنترنت، ترتبط بمتطلبات الحياة والعمل والدراسة، وكلما ارتفعت هذه الكلف استحوذت على حصة أكبر من الدخل، وتركت للأسرة هامشاً أضيق لتغطية بقية احتياجاتها، وقد تضطر بعض الأسر إلى البحث عن مسكن أقل كلفة في منطقة أبعد، لكنها قد تكتشف أن ما توفره في الإيجار ستدفع جزءاً منه في النقل والوقت والجهد.

وهنا تظهر خصوصية بغداد بوصفها مدينة تتداخل فيها تكاليف السكن مع مسافات التنقل والازدحام وتفاوت الخدمات بين المناطق، فقرار الانتقال إلى مسكن أقل كلفة لا يُتخذ بمعزل عن مكان العمل والمدرسة ووسائل النقل، وقد يتحول التوفير في جانب إلى زيادة في جانب آخر، وهو ما يكشف أن معالجة أعباء السكن لا تنفصل عن التخطيط الحضري وتوزيع الخدمات وتحسين منظومة النقل داخل المدينة.

الجلسة الرابعة: الأبناء بين الاحتياجات والإمكانات.. هل يتأثر مستقبلهم بغلاء المعيشة؟

ومن تكاليف الأسرة انتقلنا إلى احتياجات الأبناء، وكان السؤال: **هل أصبحت الأسرة تجد صعوبة في توفير احتياجات أبنائها التعليمية والمعيشية؟**

أشار المشاركون إلى أن متطلبات الأبناء لم تعد تقتصر على الاحتياجات الأساسية التي يمكن تدبيرها بقدر من التنظيم، بل أصبحت تتداخل فيها نفقات كثيرة، من الملابس والقرطاسية والكتب إلى النقل والأنشطة التعليمية والاحتياجات اليومية، وأوضحوا أن هذه النفقات قد تبدو محدودة عند النظر إلى كل واحدة منها منفردة، لكنها تصبح ثقيلة عندما تجتمع، ولا سيما في الأسر التي لديها أكثر من طفل وفي مراحل دراسية مختلفة.

كما تكررت الإشارة إلى أن بعض الأسر باتت تؤجل شراء مستلزمات معينة، أو تكتفي بالحد الأدنى من الاحتياجات، أو تستغني عن أنشطة تعليمية وترفيهية كانت توفرها لأبنائها في السابق، وهو ما يعكس انتقال أثر الغلاء من ميزانية الأسرة إلى نوعية الفرص المتاحة للأطفال.

تتوزع احتياجات الأبناء على مجالات متعددة، من الملابس والقرطاسية والكتب والنقل إلى الأنشطة التعليمية والترفيهية، وقد تبدو كلفة كل واحدة منها محدودة إذا نُظر إليها بصورة منفردة، لكنها تتحول إلى عبء واضح عندما تجتمع، ولا سيما في الأسر التي لديها أكثر من طفل وفي مراحل دراسية مختلفة، وتزداد الصعوبة عندما تضطر الأسرة إلى المفاضلة بين هذه الاحتياجات أو تأجيل بعضها أو الاستغناء عن أنشطة كان يمكن أن تسهم في تنمية قدرات الأبناء.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

ولا تقف المسألة عند حدود ما تشتريه الأسرة لأطفالها، بل تمتد إلى نوعية الفرص التي تستطيع توفيرها لهم، فالقدرة المالية قد تؤثر في اختيار المدرسة، والحصول على دروس إضافية، والمشاركة في الأنشطة، وتوفير الوسائل التعليمية، وهذا يعني أن استمرار الضغوط المعيشية قد يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الأبناء بحسب إمكانات أسرهم، ومن هنا تصبح قضية الأسعار مرتبطة أيضاً بتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية، وبالقدرة على حماية مستقبل الأطفال من آثار الضيق الاقتصادي.

الجلسة الخامسة: عندما يصبح العلاج عبئاً.. هل تؤجل الأسرة صحتها؟

كان السؤال الذي طرحناه في هذا الجانب: **هل يدفع ارتفاع تكاليف العلاج بعض الأسر إلى تأجيل مراجعة الأطباء أو شراء الأدوية؟**

أشارت المداخلات إلى أن الإنفاق الصحي يمثل عبئاً خاصاً، لأنه لا يأتي دائماً في توقيت يمكن للأسرة الاستعداد له، وقد تظهر الحاجة إلى مراجعة الطبيب أو إجراء فحص أو شراء دواء في وقت تكون فيه الميزانية قد استُنفدت في الالتزامات الأساسية، وتكررت الإشارة إلى أن بعض الأسر تضطر إلى تأجيل مراجعات غير طارئة، أو الاكتفاء بشراء الأدوية الضرورية، أو البحث عن خيارات علاجية أقل كلفة، في محاولة للتوفيق بين الحاجة الصحية والإمكانات المالية.

وبرز في الأحاديث أيضاً أن هذه الصعوبة لا تتعلق بالمريض وحده، بل تمتد إلى بقية أفراد الأسرة، لأن توفير كلفة العلاج قد يستلزم تقليل نفقات أخرى أو الاستدانة، الأمر الذي يجعل المرض ظرفاً مالياً ضاغطاً إلى جانب كونه ظرفاً صحياً.

يختلف الإنفاق الصحي عن كثير من أوجه الإنفاق الأخرى، لأن الحاجة إلى العلاج قد تظهر بصورة مفاجئة، ولا يمكن دائماً تأجيلها إلى وقت تتحسن فيه الظروف المالية، ومع ارتفاع كلفة الفحوصات والأدوية والمراجعات الطبية، قد تجد بعض الأسر نفسها أمام خيارات صعبة، فتؤجل مراجعة الطبيب، أو تكتفي بالعلاج الضروري، أو تبحث عن بدائل أقل كلفة، وربما تتخلى عن بعض الفحوصات التي لا تبدو عاجلة في نظرها.

غير أن تأجيل العلاج قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة الصحية، فتتحول الكلفة التي حاولت الأسرة تجنبها اليوم إلى عبء أكبر في المستقبل، كما أن تكرار تأجيل الرعاية الصحية قد يترك آثاراً لا تظهر فوراً في ميزانية الأسرة، لكنها تتراكم في صحة أفرادها وقدرتهم على العمل والتعلم، ولذلك فإن القدرة على الوصول إلى العلاج ينبغي أن تُعد جزءاً من الأمن المعيشي، وأن تُناقش ضمن سياسات الحماية الاجتماعية وتطوير الخدمات الصحية، لا باعتبارها مسألة فردية يتحمل المواطن وحده نتائجها.

الجلسة السادسة: الاستدانة والديون.. هل أصبح الشهر الجديد يبدأ بالتزامات الشهر السابق؟

ومن أكثر الأسئلة حساسية في النقاش: **هل أصبحت الأسرة تلجأ إلى الاقتراض لتغطية نفقاتها الشهرية؟**

أظهرت المداخلات أن الاستدانة لم تعد ترتبط دائماً بظرف استثنائي أو حاجة طارئة، بل قد يلجأ إليها بعض أرباب الأسر لتغطية نفقات تتكرر، مثل الإيجار أو العلاج أو مستلزمات الأبناء، وأشار المشاركون إلى أن

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

الاقتراض من الأقارب أو الأصدقاء، أو الشراء بالتقسيط، أصبح وسيلة لتجاوز العجز المؤقت في الميزانية، لكن هذا الحل لا ينهي المشكلة إذا تكررت الحاجة إليه، بل ينقل جزءاً من أعباء الشهر الحالي إلى الشهر المقبل. وتكررت الإشارة إلى أن بعض الأسر تجد نفسها أمام راتب جديد مثقل بالتزامات سابقة، فتسدد ما عليها ثم تعود إلى الاقتراض لتغطية احتياجاتها الجديدة، وهي دائرة تجعل التخلص من الديون أمراً صعباً، حتى مع استمرار أفراد الأسرة في تقليل نفقاتهم.

تبدأ الاستدانة في كثير من الأحيان بوصفها حلاً مؤقتاً لتجاوز نقص طارئ في الدخل، فقد يحتاج رب الأسرة إلى مبلغ لتغطية نفقات علاج أو تعليم أو إيجار، أو يلجأ إلى الشراء بالتقسيط لتوفير احتياجات لا يستطيع دفع ثمنها دفعة واحدة، لكن المشكلة تظهر عندما تتكرر هذه الممارسة، وتتحول المبالغ المستحقة إلى التزامات ثابتة تقتطع جزءاً من دخل الأشهر اللاحقة.

وهنا تتغير طبيعة المشكلة، فالأسرة لا تواجه نفقات الشهر الحالي وحدها، بل تحمل معها أعباء سابقة، ويصبح جزء من الراتب مخصصاً لتسديد الديون قبل أن يصل إلى الاحتياجات الجديدة، ومع استمرار هذه الدائرة تتراجع القدرة على الادخار ومواجهة الطوارئ، وتزداد هشاشة الوضع المالي للأسرة، ولذلك فإن انتشار الاستدانة لتغطية النفقات المعتادة ينبغي أن يُقرأ بوصفه مؤشراً على اختلال العلاقة بين الموارد والالتزامات، لا مجرد سلوك استهلاكي أو قرار مالي فردي.

الجلسة السابعة: الحياة الاجتماعية.. هل أصبح الغلاء يحدد من نزور وأين نذهب؟

وعندما اتجه الحديث إلى العلاقات الاجتماعية، كان السؤال: **هل دفع ارتفاع الأسعار المواطنين إلى تقليل الزيارات والمناسبات والأنشطة العائلية؟**

أشار المشاركون إلى أن بعض الزيارات والمناسبات أصبحت تُحسب من الناحية المالية قبل اتخاذ قرار المشاركة فيها، ولا سيما عندما ترتبط بالضيافة أو الهدايا أو التنقل، وبرزت الإشارة إلى أن بعض الأسر قللت من الخروج العائلي أو اختصرت المشاركة في المناسبات، فيما أصبحت اللقاءات المنزلية أكثر حضوراً من الأنشطة التي تتطلب إنفاقاً إضافياً.

ولم يكن الحديث عن هذه التغييرات بوصفها مجرد تقليل للترفيه، بل بوصفها تحولاً يمس نمط التواصل الاجتماعي، إذ إن الأسرة قد ترغب في زيارة أقاربها أو مشاركة أصدقائها مناسباتهم، لكنها تجد نفسها مضطرة إلى الموازنة بين رغبتها في التواصل وما تفرضه ظروفها المالية، وقد يؤدي تكرار ذلك إلى تقليص بعض أشكال المشاركة الاجتماعية التي اعتاد الناس عليها.

تحتل الزيارات والضيافة والمناسبات العائلية مكانة مهمة في الحياة الاجتماعية العراقية، فهي ليست مجرد أنشطة ترفيهية، بل تمثل صوراً من التواصل والتكافل وصيانة الروابط بين الأقارب والأصدقاء والجيران، غير أن هذه الممارسات ترتبط أحياناً بنفقات لا تستطيع جميع الأسر تحملها بالقدر نفسه، وقد تجد بعض العائلات نفسها مضطرة إلى تقليل الزيارات أو الاعتذار عن بعض المناسبات أو الحد من الأنشطة العائلية خارج المنزل.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

وقد يبدو هذا التغيير بسيطاً إذا قيس بقيمة ما توفره الأسرة من مال، لكنه يحمل دلالة اجتماعية أوسع، لأن تراجع المشاركة في المناسبات واللقاءات قد يقلل فرص التواصل والتقارب، ويجعل الإمكانات المالية عاملاً مؤثراً في حضور الفرد داخل محيطه الاجتماعي، ومع مرور الوقت قد تتأثر بعض صور التكافل التي اعتاد المجتمع أن يوفرها لأفراده، ولا سيما في أوقات المرض أو الحاجة أو الأزمات العائلية.

الجلسة الثامنة: العمل الإضافي.. هل أصبح المواطن يعمل أكثر ليحافظ على مستوى معيشته؟

طرحنا في هذا الجانب سؤالاً مباشراً: **هل أصبح المواطن مضطراً إلى البحث عن مصدر دخل آخر لمواجهة تكاليف المعيشة؟**

برز في أحاديث المشاركين أن البحث عن مصدر دخل إضافي أصبح حاضراً في تفكير كثير من أرباب الأسر، وأن بعضهم يحاول الاستفادة من أوقات ما بعد الدوام أو ممارسة عمل جانبي أو نشاط تجاري محدود، ليس بالضرورة لتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية، وإنما لتغطية الاحتياجات التي لم يعد الراتب الأساسي قادراً على توفيرها، كما أشاروا إلى أن زيادة ساعات العمل قد تكون على حساب الراحة والوقت الذي يقضيه رب الأسرة مع أبنائه.

وتكشف هذه المداخلات أن العمل الإضافي لم يعد دائماً خياراً لتحسين الوضع الاقتصادي، بل قد يتحول إلى وسيلة دفاعية للمحافظة على مستوى المعيشة السابق، وهي حالة تضع الفرد أمام معادلة صعبة: إما أن يتحمل ضغطاً إضافياً في العمل، أو يقبل بتقليص احتياجات أسرته.

قد يكون العمل الإضافي وسيلة لتحسين الدخل أو تكوين المدخرات، لكنه يكتسب معنى مختلفاً عندما يصبح ضرورة لتغطية الاحتياجات الأساسية، فالموظف الذي يعمل بعد انتهاء دوامه، أو صاحب المهنة الذي يضيف ساعات عمل جديدة، أو رب الأسرة الذي يبحث عن نشاط تجاري محدود إلى جانب عمله، لا يسعى بالضرورة إلى تحسين مستوى رفاهيته، بل قد يحاول المحافظة على مستوى معيشة بات أكثر كلفة من السابق.

لكن هذا التكيف له ثمن لا يظهر في الحسابات المالية، فالعمل لساعات أطول يستنزف الوقت والجهد، ويقلل فرص الراحة والتواصل مع الأبناء، وقد يؤثر في الصحة والأداء في العمل الأساسي، كما أن قدرة الفرد على زيادة ساعات عمله ليست بلا حدود، ولذلك لا يمكن أن يتحول العمل الإضافي إلى حل دائم لمشكلة تتعلق باختلال العلاقة بين الدخل وتكاليف الحياة، بل ينبغي أن يكون تحسين الدخول والإنتاجية وتوفير فرص العمل جزءاً من معالجة أوسع.

الجلسة التاسعة: الدولار والأسعار.. من يحدد ما يدفعه المواطن؟

كان هذا المحور الأكثر اتصالاً بتفسير المشكلة، وبدأ بسؤال: **أين تنتهي الزيادة المبررة في الأسعار وتبدأ المبالغة والاستغلال؟**

أشار المشاركون إلى أن المواطن يلاحظ ارتفاع أسعار السلع حتى عندما لا تكون هناك معلومات واضحة تفسر مقدار الزيادة أو أسبابها، وأن كثيراً من التجار يعزون ارتفاع الأسعار إلى الدولار أو كلفة الاستيراد، لكن

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

المستهلك لا يمتلك في الغالب وسيلة للتحقق من مدى ارتباط الزيادة بهذه العوامل، وتكررت الإشارة إلى أن الأسعار ترتفع بسرعة عند حدوث تغير في سعر الصرف، بينما لا تنخفض بالسرعة نفسها عندما تستقر الظروف أو تتراجع بعض الكلف.

كما برزت في النقاشات مطالبة بوجود رقابة أكثر فاعلية على الأسواق، وإعلان الأسعار بصورة واضحة، والحد من استغلال حاجة المستهلك، لأن المواطن لا يستطيع في كثير من الأحيان التمييز بين الزيادة التي تفرضها كلفة السلعة والزيادة التي ترتبط بالمبالغة في هامش الربح أو ضعف المنافسة.

لا يمكن تجاهل أثر سعر صرف الدولار في السوق العراقية، فاعتماد البلاد على الاستيراد يجعل كلفة العملة الأجنبية عاملاً مؤثراً في أسعار كثير من السلع والمواد، لكن النقاش لا ينبغي أن يتوقف عند هذه الحقيقة، لأن السعر الذي يدفعه المستهلك لا يتحدد بسعر الصرف وحده، بل يتأثر أيضاً بكلفة الشحن والنقل والتأمين والتخزين والرسوم، وهوامش الربح، وعدد الوسطاء، ومستوى المنافسة، ومدى توافر السلعة في السوق.

وتزداد أهمية هذا الموضوع عندما نلاحظ أن تغير سعر الصرف لا ينعكس بالضرورة على جميع السلع بالطريقة نفسها، فهناك سلع تعتمد بصورة مباشرة على الاستيراد، وأخرى يدخل المكوّن المستورد في جزء من إنتاجها، وسلع تتأثر بكلف محلية أو موسمية أو بعوامل تتعلق بالعرض والطلب، لذلك لا يصح تفسير كل زيادة في الأسعار بالدولار وحده، كما لا يصح إعفاء السوق من المسؤولية بحجة ارتفاع كلفة الاستيراد.

وتكشف البيانات الحديثة عن أهمية متابعة هذه العلاقة، فقد أُقر في العراق في السابع من تشرين الأول 2026 تعديل في هيكل سعر الصرف الرسمي، ليصبح سعر بيع الدولار للمؤسسات المالية والمصارف 1510 دنانير، وسعر البيع للمستفيد النهائي 1520 ديناراً، بعد أن كان السعر الرسمي السابق يدور حول 1300 دينار، كما أظهرت متابعة أسعار السوق الموازية في بغداد يوم 14 تشرين الثاني 2026 تداول الدولار عند نحو 1697 ديناراً، أي بفارق ملحوظ عن السعر الرسمي، وهو فارق يمكن أن يضيف ضغوطاً على كلفة بعض المعاملات التجارية، ويزيد من حالة عدم اليقين في السوق.

والأسئلة التي تظل حاضرة كثيرة، منها:

1. كيف تنتقل هذه التغيرات إلى المستهلك؟
2. هل تتناسب الزيادات التي تفرضها بعض المتاجر مع الكلف الفعلية؟
3. لماذا لا ينعكس انخفاض الكلفة أو استقرار سعر الصرف دائماً على الأسعار بالسرعة نفسها التي ترتفع بها؟

هنا تبرز أهمية مراقبة حلقات الاستيراد والتوزيع والبيع، وإعلان الأسعار، ومكافحة الاحتكار والتلاعب، وتوفير معلومات واضحة للمستهلك عن الأسعار، لأن حماية المواطن لا تتحقق بمجرد إعلان سعر صرف رسمي، بل بوجود سوق منضبطة تستطيع فيها المنافسة والرقابة أن تحدا من الزيادات غير المبررة.

بين الجلسات.. ماذا ينتظر الأسرة في المستقبل؟

مع الانتقال من سؤال إلى آخر، تتجمع آثار الغلاء في صورة أكثر اتساعاً من مجرد ارتفاع أسعار بعض السلع، فالأسرة التي تجد صعوبة في تغطية نفقاتها، وتضطر إلى تقليل بعض احتياجاتها أو تأجيل العلاج أو الاستدانة

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

أو البحث عن عمل إضافي، تصبح أقل قدرة على التخطيط للمستقبل، وقد تتردد في اتخاذ قرارات تتعلق بتعليم الأبناء أو تحسين السكن أو الزواج أو شراء منزل أو تأسيس مشروع صغير.

وقد عكست الأحاديث التي دارت في اللقاءات شعوراً متزايداً بأن المشكلة لا تتعلق بما تنفقه الأسرة اليوم فقط، وإنما بما يمكن أن تواجهه في الأشهر المقبلة، فعدم وضوح اتجاه الأسعار، وصعوبة تقدير النفقات القادمة، والخشية من ظهور التزامات طارئة، كلها عوامل تجعل الأسرة أكثر حذراً في قراراتها، وأقل استعداداً للمخاطرة أو التخطيط لمشروعات مستقبلية، حتى عندما تكون لديها رغبة وإمكانات محدودة للقيام بذلك.

وهنا يظهر القلق بوصفه نتيجة تراكمية للضغوط المعيشية، لا مجرد انفعال عابر تجاه ارتفاع الأسعار، فالشعور بعدم القدرة على توقع النفقات المقبلة أو مواجهة الطوارئ يضعف إحساس الأسرة بالأمان الاقتصادي، وقد يدفعها إلى تأجيل طموحاتها والاكتفاء بإدارة الأزمات اليومية، وهذا جانب لا يظهر دائماً في جداول الأسعار ومعدلات التضخم، لكنه يمثل أحد أهم الآثار الاجتماعية التي ينبغي الالتفات إليها عند تقييم كلفة الغلاء على المجتمع.

ومن أحاديث المواطنين إلى مسؤولية السوق والدولة.. لان ما تطرحه هذه اللقاءات من أسئلة وانشغالات يقود إلى حقيقة أساسية، وهي أن غلاء المعيشة لا يمكن اختزاله في سعر صرف الدولار وحده، وإن كان هذا السعر عاملاً مؤثراً في اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد، فهناك عوامل أخرى تتصل بكفاءة إدارة التجارة الخارجية، والفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازية، وكلف النقل والتخزين والتوزيع، ومستوى المنافسة، ومدى فاعلية الرقابة على الأسواق، كما أن أثر هذه العوامل لا يتوزع بالتساوي بين الأسر، بل يختلف بحسب مستوى الدخل وحجم الأسرة وطبيعة احتياجاتها ومكان سكنها.

ومن هنا فإن معالجة المشكلة تتطلب عملاً متكاملاً، يبدأ بتعزيز استقرار السياسة النقدية وتسهيل تمويل التجارة عبر القنوات المصرفية الرسمية، ولا ينتهي عند تفعيل الرقابة على الأسواق ومكافحة الاحتكار والتلاعب، وإلزام المتاجر بإعلان الأسعار بوضوح، ومتابعة انتقال الكلفة من المستورد إلى تاجر الجملة ثم إلى المستهلك، كما يتطلب الأمر دعم الإنتاج المحلي في القطاعات التي يمكن أن تقلل الاعتماد على الاستيراد، ومراجعة أثر الرسوم والقرارات الحكومية في تكاليف المعيشة، وتطوير برامج الحماية الاجتماعية بما يستجيب لاحتياجات الأسر الأكثر تأثراً.

ولا تنفصل هذه المسؤولية عن البعد الأخلاقي في التعامل التجاري، فقد أكد القرآن الكريم ضرورة صيانة حقوق الناس وعدم بخسهم أشياءهم، قال تعالى: ﴿**وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا**﴾، وقال سبحانه: ﴿**وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ۝ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ**﴾، كما تناول الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في عهده إلى مالك الأشتر أهمية التجار والصناعات، محذراً من الاحتكار والتحكم في البيوع لما يترتب عليهما من ضرر بالعامة، وهي مبادئ تؤكد أن السوق لا ينبغي أن يتحول إلى مساحة يستغل فيها الأقوى حاجة الناس، وأن الربح المشروع لا يتعارض مع حماية المستهلك وصيانة المصلحة العامة.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

خاتمة

ربما لا يحتاج المواطن إلى تقرير اقتصادي طويل كي يشرح أثر ارتفاع الأسعار، فهو يراه في مشترياته اليومية، وفي الراتب الذي لم يعد يغطي ما كان يغطيه، وفي احتياجات أبنائه، وفي حساباته المتعلقة بالسكن والعلاج والغذاء، لكن الاستماع إلى تجاربه ومحاولة فهمها يتيحان رؤية أعمق للمشكلة، لأن ما يبدو ارتفاعاً في أسعار السلع من منظور السوق قد يعني بالنسبة إلى الأسرة تقليل بعض احتياجاتها، أو تأجيل علاج، أو الاستدانة، أو التخلي عن نشاط اجتماعي، أو تأجيل مشروع كان يمثل أملاً للمستقبل.

وفي نهاية هذه اللقاءات، لا تبدو الأسئلة التي بدأت بالراتب والغذاء والسكن أسئلة منفصلة، بل وجوهاً متعددة لمشكلة واحدة، هي اتساع المسافة بين ما تحتاج إليه الأسرة وما تستطيع توفيره، وبين ما يتغير في السوق وما يتغير في دخل المواطن، ومن هنا فإن القضية تستحق أن تتجاوز حدود الشكوى اليومية إلى نقاش جاد حول مسؤولية المؤسسات والقطاع التجاري، وحول السياسات التي يمكن أن تعيد التوازن إلى السوق وتحمي القدرة الشرائية، فالمعيار الحقيقي لنجاح المعالجة الاقتصادية لا يقف عند استقرار المؤشرات، بل يظهر في قدرة الأسرة على تأمين احتياجاتها والعيش بكرامة، وفي أن يبقى المستقبل مجالاً للتخطيط والأمل، لا مصدراً دائماً للقلق.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

تأسس مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية في بغداد بموجب شهادة التسجيل الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء -دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة (1J775330) بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٦، وهو مركز علمي بحثي يهتم بإجراء الاستطلاعات والدراسات الميدانية فضلا عن إعداد الأوراق البحثية والمقالات حول قضايا الحياة المجتمعية للأسرة والمواطن، والدولة بمؤسساتها المختلفة.

- لا يجوز نشر أي من إصدارات المركز ونتاجاته العلمية الا بموافقة خطية صريحة ويمكن الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

للتواصل

00964- 7710122232

Alfaidcenter2011@gmail.com

www.al-faidh.com

العراق - بغداد - الكرادة